مجلس السيادة 1958-1963

م.م. عبد الحميد شندي عوان

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية محافظة بغداد – الرصافة الثالثة

الملخص :

شُـكّل مجلس السـيادة لتولي مهام رئيس الجمهورية ، واختير لرئاسـته الفريق الركن محمد نجيب الربيعي ، غير انه لم تكن لهذا المجلس قوة حقيقية وقبل ان يباشـر اعضـاء مجلس السـيادة عملهم صـدر مرسـوم جمهوري برقم (1) باسـم مجلس السـيادة حصـر جميع السـلطات العسـكرية والمدنية بأيدي الزعيم الزعيم عبد الكريم قاسـم والعقيد عبدالسـلام عارف ، لذلك صـارت البيانات والمراسيم التي يصدرها الزعيم عبدالكريم قاسم على انها صادرة من مجلس السيادة ، إذ كان مقرراً لمجلس السـيادة ان يمارس صـلاحيات رئيس الجمهورية ، اما مجلس الوزراء فكان مقرراً له ان يمارس السـلطتين التشـريعية والتنفيذية . ليس من الانصـاف ان يوجه البعض الانتقاد الى الزعيم عبدالكريم قاسـم عن ان شـخصـيات اعضـاء مجلس السـيادة لم تكن منتخبة من قبل الشـعب . ان اختيار الزعيم لهذه الشـخصـيات جاء تعبيراً عن رغبته في تمثيل اكبر عدد ممكن من التيارات السـياسـية العراقية في الحكومة ، فضـلاً عن ان التغيير في السـلطة كان نتيجة ثورة مسـلحة قادها الجيش ولو كانت هناك انتخابات حرة لما قامت الثورة اصلاً.

المقدمة :

لم تكن ثورة 14 تموز 1958 حدثاً فجائياً في العراق فقد هيأ وخطط لها طويلاً رجال كثيرون ، بعضهم ظهر على المسرح بقوة وتناولته رسائل جامعية عديدة ومؤلفات سياسية اخرى ، وظل مجلس السـيادة 1958-1963 بعيداً عن البحث المعمق والتناول الواسـع على الرغم من ان مجلس السيادة هو بمثابة منصـب رئاسـة الجمهورية ولاجل ان نعطي لهذا المجلس حقه آثرنا بحثه والكتابة عنه .

لذلك كان اسـتحداث هيئة مجلس السـيادة بديلاً مناسـباً عن موقع رئاسـة الجمهورية طيلة المدة من 14 تموز 1958 – 8 شـباط 1963 ، وكان لرئيس مجلس السـيادة وعلى الرغم من محدودية نقاش الربيعي اثناء اجتماعات مجلس الوزراء الا ان ذلك لا يعني عدم تفاعله بل كان يشارك في الموضوعات التي يرى فيها اهمية، وكانت له عدة مواقف وآراء .

احتوى البحث ، فضـلاً عن المقدمة والملخص ثلاثة مباحث وخاتمة، وقد خصـص المبحث الاول لتكوين مجلس السـيادة ، وجاء المبحث الثاني بعنوان الجذور الاجتماعية والفكرية لرئيس واعضـاء مجلس السـيادة، واشـتمل المبحث الثالث على دور مجلس السـيادة خلال عهد الزعيم

عبدالكريم قاسم ، وقد اعتمد الباحث على بعض الكتب التي تناولت ثورة 14 تموز 1958 وكان من اهم المصـــادر تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري لنوري عبد الحميد العاني وآخرين وكذلك اعتمد على بعض المجلات والصحف العراقية .

المبحث الاول: تكوين مجلس السيادة

اثناء اشـتراك الجيش العراقي في حرب فلسـطين سـنة 1948 ، كان اول من رسـم البداية الاولى لتنظيم الضباط الاحرار هو رفعت الحاج سري الذي كان يشغل منصب امر سرية الهندسة الثالثة واكتسـب سـمعة طيبة بين الضـباط لما عرف عنه من شـجاعة وجرأة اكسـبته ثقتهم، وقد بدأ رفعت بمفاتحة عدد من الضــباط ومن بين هؤلاء العقيد الركن محمد نجيب الربيعي وذلك في سـنة 1948[1].

كان رفعت الحاج ســري على صـــلة وثيقة بالعقيد الركن محمد نجيب الربيعي وفي بداية تكوين التنظيم كان يفكر ان يعهد اليه برئاسة التنظيم لما يتمتع به من سمعة حسنة ، واحترام معظم ضـباط الجيش ، كان العقيد الربيعي يعطف على حركة الضـباط الاحرار ويؤيدها ، كما كان على علم بأهدافها الا انه لم يقبل ان يكون رأسها ولا احد اعضائها[2] .

هذا وان اختيار الزعيم عبد الكريم قاسم لقيادة حركة الضباط الاحرار حظي بموافقة الربيعي قائد الفرقة الثالثة وآمر الزعيم عبد الكريم قاســم ، وهو الضـــابط الوحيد برتبة فريق ركن الذي كان على ارتباط بالضباط الاحرار الا انه لم يكن ضالعا في حركتهم[3] .

كانت اللجنة القيادية للضباط الاحرار تستند الى خلايا وحلقات سرية من الضباط المؤيدين ، وتقديرات عددهم تختلف ، بين حوالي 200و300 ، ولكن معظم المصـــادر تؤكد ان العناصـــر المنظمة لم تتجاوز ال200 ولكنها كانت عناصـر فعالة وتحظى بعطف بعض كبار الضـباط ذوي المشاعر الوطنية مثل الفريق محمد نجيب الربيعي[4] .

بعد انضـمام الزعيم عبد الكريم قاسـم لتنظيم الضـباط الاحرار غيب الفريق الركن الربيعي عن اجتماعات التنظيم لأسـباب تتعلق بالتحاقه بوحداته في اماكن مختلفة ، وفي حركة سـياسـية ملفتة للانتباه لامتصـاص نقمة الضـباط على الحكم واحداث تفرقة في صـفوف الضـباط الاحرار المشـتبه بانضـمامهم للتنظيم قام الملك فيصـل الثاني والوصـي عبدالاله برفقة نوري السـعيد بعرض منصـــب نائب القائد العام للجيش العراقي على الزعيم عبد الكريم قاســـم الذي اعتذر عنه وعرض على الفريق الركن الربيعي منصب سفير العراق في المملكة العربية السعودية فقبله[5] .

ولقد اتصـل الزعيم عبد الكريم قاسـم بالربيعي وطلب منه الا يترك الفرقة الثالثة وان يرفض الالتحاق بمنصبه الجديد ويعلن العصيان والزحف الى بغداد لإنهاء النظام القائم ، فلم يوافق ، وكان الطلب غير واقعي او منطقي ومغامرة غير محسوبة ، ومكتوب عليها الفشل[6] .

ومع توالي اجتماعات اللجنة العليا لتنظيم الضـــباط الاحرار والتي تبلورت بين 1948-1958 عن اهداف الثورة وكان من ضـــمنها تأليف مجلس الســـيادة من ثلاثة اشـــخاص يتولى صـــلاحيات رئيس الجمهورية مؤقتا لحين وضـــع الدســـتور ، ثم ينتخب رئيس الجمهورية حســـب الاصول التي يتفق عليها[7] .

صـــدرت الاوامر الى اللواء العشـــرين للتحرك الى الاردن فانتهز الزعيم عبد الكريم قاســـم والعقيد عبد الســـلام محمد عارف ذلك الحدث اذ حضـــروا الى بغداد مســـاء يوم 10 تموز لإعطاء الاوامر للمشـــاركين والمنفذين لخطة الثورة في بغداد[8] ، ففي فجر 14 تموز 1958 انطلقت الثورة فأطاحت بعرش فيصل الثاني والنظام الملكي الذي اقامه الانكليز في العراق سنة 1921[9] ، الغي الدستور ، واعلن عن قيام الجمهورية ، وتم تشكيل حكم عسكري دون هيئات تمثيل برلمانية وبقيت سمات الديمقراطية الخارجية[10] .

واعلن البيان رقم (1) الذي نص " وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تســـمى منذ الان الجمهورية العراقية وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة مؤقتة الى مجلس السيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس"[11]، صدر هذا البيان من القائد العام للقوات المسلحة الوطنية وكالة[12] .

وقد انيطت رئاسة الجمهورية بمجلس السيادة ، كحل وقتي الى ان تستقر الامور وتتضح الاتجاهات بعد ذلك[13] ، وقد سارعت حكومة الثورة بأجراء عدة تدابير اتخذتها منها البيان رقم (2) حول تشكيل مجلس سيادة الدولة ، الذي يتألف من رئيس وعضوين[14] ، اذ اصدر القائد العام للقوات المســـلحة الوطنية في 14 تموز 1958 هذا البيان الذي تم بموجبه تأليف مجلس الســـيادة للدولة على الوجه الآتي :

1- الفريق الركن محمد نجيب الربيعي – رئيسا .
2- السيد محمد مهدي كبة – عضوا .
3- السيد خالد النقشبندي – عضوا [15].

وبذلك انفرد الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي بوضع اسماء اعضاء مجلس السيادة قبل الثورة اذ رشح الفريق الركن محمد نجيب الربيعي لرئاسة المجلس وقد جاء ترشيحه من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم لكونه من اصدقائه ومن الضباط الاحرار ، والعقيد الركن خالد النقشـــبندي وقد اختاره العقيد عبد الســـلام محمد عارف لكونه من اصـــدقائه وكذلك يمثل القومية الكردية ، واتفق الثلاثة على ترشـــيح الشـــيخ محمد مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال لكونه من الطائفة الشيعية ومن زعماء الحركة الوطنية ، ويلاحظ ان اختيار هؤلاء على هذا الشكل قصد منه تفويت الفرصة على اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار لتشكيل مجلس قيادة الثورة [16] .

وكان تشكيل مجلس السيادة موضع خلاف بين اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار الذين فوجئوا بإذاعة هذه الاســـماء دون علمهم ، وهنا يذكر اللواء الركن ناجي طالب احد ابرز قادة ثورة 14 تموز 1958[17]، انه رفض عرضـــا قدمه الزعيم عبد الكريم قاســـم قبيل الثورة وبالتحديد في حزيران 1958 بتعيينه عضوا في مجلس السيادة الذي سيتم تشكيله اذا ما نجحت الثورة فضلا عن اعتراضه على تشكيل مثل هذا المجلس، لأنه يخالف ما اتفق عليه حول تشكيل مجلس قيادة الثورة .[18]

وفي السياق نفسه ذكر احد المؤرخين ان مجلس السيادة كان بديلا عن مجلس قيادة الثورة ، هذا غير صـــحيح ، فمجلس الســـيادة كان اول القرارات التي اتخذتها اللجنة العليا في احد الاجتماعات لتحديد شكل الحكم بعد الثورة ، والغاية الاساسية من مجلس السيادة هي الاستعاضة به عن منصب رئاسة الجمهورية في مرحلة الانتقال وواجباته تكاد تكون بروتوكولية بحتة[19] .

وكان مقررا قيام مجلس لقيادة الثورة لتحقيق مبدأ القيادة الجماعية ومنع انحراف الثورة على ان يصبح هذا المجلس سندا لحكومة مدنية في مرحلة انتقالية ومشرفا عليها ، واتفقوا على ان يعود اعضاء المجلس بعد فترة الانتقال الى ثكناتهم اما من اراد الاشتغال بالسياسة فعليه ان يستقيل[20] ، يذكر بان مجلس السيادة هو اعلى سلطة دستورية في العراق ، ومن الناحية العملية ليس له دور في رسم السياسة الداخلية والخارجية وانما الدور كان بيد عبدالكريم قاسم الذي يسيطر على زمام الامور سيطرة تامة[21] .

المبحث الثاني : الجذور الاجتماعية والفكرية لرئيس واعضاء مجلس السيادة

الفريق الركن محمد نجيب الربيعي :

هو محمد نجيب ابن وفيق بك بن مصطفى بن علي باشا بن عبدالله باشا بن محمد باشا بن محمد الطيار باشا بن مصطفى باشا بن الامير حسين امير ربيعة ، ولد ببلدة العمارة سنة 1904 ، اذ كان عمه يومئذ قائممقام هذا القضاء، وعادت عائلته في العام الثاني الى مسكنها الدائم في محلة العاقولية ببغداد ، توفي والده بوقت مبكر عن عمر يناهز الثانية والاربعين ، دفن في مقبرة الامام الاعظم ، ويظهر مما تقدم انتسابه الى احدى الاسر البغدادية الرفيعة التي لها شأن ومكانه وظيفية ساعدته ان ينال تعليما يتناسب مع وضعها[22] .

تدرج في الدراسة حتى تخرج في الثانوية والتحق بالكلية العسكرية سنة 1927، ثم التحق بكلية الاركان العراقية ، وبعدها التحق بكلية الاركان[23] ، في مدرســـة كويتا في لندن ونجح منها سنة 1938[24]، وكذلك تدرج في الرتب العسكرية كأي ضابط في الجيش وبشكل طبيعي ، وقد عمل في مواقع كثيرة ، ونال خلال حياته العسكرية الطويلة العديد من الاوسمة والانواط والمكافئات نظرا لخدماته وخصوصا في حرب فلسطين سنة 1948 ، له شقيق واحد هو (حسيب) الذي وصل

الى رتبة لواء ركن ، وكان اخر منصـــب له هو معاون رئيس اركان الجيش[25] وذلك في ســـنة 1956م .

استمر الربيعي بتدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة فريق ركن وذلك في سنة 1957، ولأنه خصـمٌ لنوري السـعيد وعبد الاله الوصـي بسـبب رفضـهما ترشـيح اخيه اللواء الركن حسـيب الربيعي لمنصب رئيس اركان الجيش قبل الثورة ، وكان هو الشخص المناسب لهذا المنصب وتوفي حسـيب بعد ذلك في سـنة 1956م ، لذلك اراد عبد الاله ونوري سـعيد ابعاده عن الجيش بتعيينه سـفيرا للعراق في جدة كما سـبق ذكره ، ولم يكن راضـيا بهذه الوظيفة فارسـل طلبا الى الحكومة العراقية القائمة آنذاك لأحالته على التقاعد العسـكري في بداية سـنة 1958 ولكنه بقي في منصـبه حتى قيام الثورة في 14 تموز 1958 ، ولم يؤخذ رايه بتعيينه رئيسـا لمجلس السـيادة[26] ، يذكر ان الربيعي يسكن في فيلا صـغيرة متواضـعة في الاعظمية احد احياء بغداد ، وانه يستأجر هذا البيت ولم يملك بيتا مع خدمة ثلاثين عاما في الوظيفة[27] .

انعكست مجريات الاحداث الداخلية والعربية على الفريق الركن محمد نجيب الربيعي وبدأت الملامح الاولى للتكون الفكري والسـياسـي تظهر عليه ، وفي سـؤال موجه له من جريدة الشـعب المصرية حول الثورة والضباط الاحرار ومجلس السيادة اوضـح ان الثورة تهدف الى اصـلاح الفساد والقضاء على جميع اسبابه ، والارتقاء في جميع مقاصد الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وان التخطيط للثورة بدأ منذ سـنة 1948، واضـاف قد بدانا بالقيام بالتفاهم والتداول فيما بيننا في الامور الراهنة في ذلك الحين، وقال: " انه في امكان رجال الجيش القيام بعمل حاســـم يؤدي الى خدمة الامة "[28] .

اما انطباعه حول الضـباط الاحرار فقد ذكر ان الامل في العسـكريين الذين قادوا الثورة في الخلاص من النظام الملكي وقال مؤكداً : "وكان الله رفيقا بالعراق عندما ايد بنصر من عنده الزعيم عبد الكريم قاسم وصحبه الاحرار الذين كتب القدر على ايديهم الحرية والخلاص لبلدهم"[29] .

اما فيما يخص موقفه من قيام مجلس السيادة فقد اوضـح ان نشأة فكرة مجلس السيادة من نفس تكوين الجمهورية العراقية ، فقيام الجمهورية كان يتطلب قيام مجلس ليمهد لتشـــريعات الثورة المستمرة حتى تسنح الفرصـة بعد استقرار الامور لوضـع الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية عندئذ ينتهي واجب مجلس السـيادة ، واما سـلطات المجلس فانه يتمتع بسـلطات رئيس الجمهورية حسـب مقتضيات نشوء الثورة نفسها.[30]

اجمعت اغلب الكتب والمصـــادر عن وطنية الفريق الركن محمد نجيب الربيعي ، فقد ذكر العقيد الركن عبد الســـلام محمد عارف ان رجال العهد الملكي كانوا لا يحســـنون الظن بالفرقة الثالثة... وكانوا واقفين لقائدها الربيعي بالمرصـــاد ، وانه يراعي المصـــلحة العامة فوق مصـــلحته الخاصـــة ، واوضـــح قائلاً: " اننا بعدما ابعدنا العهد البائد عن العراق عاهدناه باننا سـنأتي به على

الرؤوس والاعناق وقد تم لنا ما اردنا وما اراد الحق فجاء مجلس السيادة واقصى البلاط الملكي"[31] .

وعلى نفس المنوال فقد ذكر احد الضـــباط الاحرار ان الفريق الركن محمد نجيب الربيعي غني عن التعريف فمواقفه الوطنية المشرفة واخلاصه لوطنه وتفانيه في خدمة البلاد جعلته موضع ثقة الزعيم عبد الكريم قاســم فاختاره ليكون أول وآخر رئيس لمجلس الســيادة صــباح يوم14 تموز 1958[32].

وكان مســـاعد الملحق العســـكري البريطاني في بغداد قد اعطى صـــورة مختصـــرة عن شخصيات الضباط الذين اشتركوا في الثورة وعلى رأسهم الفريق الركن محمد نجيب الربيعي ، فذكر انه شخصية انعزالية وغامضة بعض الشيء ، يقال انه يخفي كرها مريرا وشخصيا للإنكليز منذ ان كان في ســاندهرســت (كلية عســكرية بريطانية) حيث عومل بخشــونة من قبل باقي الطلبة معه ، معروف باخلاصه العظيم واستقامته ومحبوب في الجيش وذو شعبية لآرائه الدينية الحازمة وشعوره المفعم بالعدالة[33] .

بقي الربيعي في منصــب رئاســة مجلس الســيادة حتى اطاحت ثورة 14 رمضــان 1963 بحكومة الفريق عبد الكريم قاسم، توفي سنة 1965 ، بعد ان تعرض الى ازمة قلبية حادة[34] .

محمد مهدي كبة :

هو محمد مهدي كبة بن الحاج محمد حسـن بن الحاج محمد صـالح كبة ، وال كبة بيت من بيوتات بغداد القديمة، جمع ابناؤه بين العلم والادب والتجارة ، ولد في مدينة سامراء سنة 1900، اذ انتقل اليها والده لطلب العلوم الدينية [35] ، درس في الكتاتيب وفي مدرســة اهلية بســامراء ســنة 1910 وتعلم دروســا على يد فقهاء محليين ، ثم انتقل مع والده الى مدينة الكاظمية سـنة 1918 ، بدا حياته السياسية في مطلع العشرينات عندما عمل مع رفاقه في التحريض ضد احتلال الانكليز للعراق ، وتجلى دوره في ثورة العشرين سواء في خطبه ام من خلال المنشورات المنددة بالاحتلال ، وتجلت مواهبه الكتابية ايضا (شعر ونثر) فعين عضوا في الهيئة الادارية للمدرسة الجعفرية[36] .

انتقل الى بغداد في منطقة الصـدرية ، اسس مع رفاقه الحزب الوطني سـنة 1928 ، ورفض المعاهدة العراقية – البريطانية سـنة 1930 ، وكان من المؤسـسـين لنادي المثنى ، وكان من ابرز اعضـاء لجنة الدفاع عن فلسـطين وكان عضـوا في نادي القلم ، وانتخب عضـوا في مجلس النواب لسنة 1937 ، وايضـا انتخب رئيسا لحزب الاستقلال سنة 1946 ، واستوزر في وزارة الصـدر سنة 1948 وزيرا للتموين، وكان له دور واضـح ومشرف في احداث وثبة 1948، وانتفاضـة 1952 وقد اشترك في الدورات الانتخابية سنة 1948 وسنة 1954 وكان له مواقف من القضايا العربية واضحة ومشرفة[37] .

أُسست جبهة الاتحاد الوطني في شباط 1957 من حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي وبعض الاحزاب الاخرى ، وقد تقرر ان تقيم لها صلات وثيقة مع القوى العسكرية الوطنية[38] ، هذا وقد قررت اللجنة العليا للضباط الاحرار في اواسط عام 1957 الاتصال بمحمد مهدي كبة[39]، بواسطة العقيد شمس الدين عبدالله لمعرفة رايه حول موقف دول ميثاق بغداد من قيام الثورة واحتمال قيام الشركات النفطية قطع العوائد المالية عن العراق ، فكان رايه ان ميثاق بغداد قد تضمن فقرة تنص على انه لا يحق لأي دولة من دول الميثاق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، وبما ان الثورة حدث داخلي فلا يحق للأخرين التدخل فيها ، واخبره ايضا ان العراق مستعد للصمود اكثر من ستة اشهر يمكنه خلالها الاستغناء عن عائدات النفط[40].

وعلى الصعيد نفسه ، وفي احد اجتماعات احزاب جبهة الاتحاد الوطني فقد ذكر محمد مهدي كبة بعد ايام من وقوع العدوان الثلاثي على مصر ، من ان هناك انقلابا سوف يحدث عندما ستعود بعض القطعات العسكرية من الاردن عند مرورها في بغداد وهذا الامر سمعه من احد الضباط الاحرار ولكن لم يتم التنفيذ .[41]

اما فيما يخص رايه في شكل الحكم بعد الثورة فاقترح ان يكون حكما عسكريا صرفا حتى يتمكن العسكريون من تثبيت انفسهم ، ثم يطالبون العناصر السياسية ممثلة في الاحزاب السياسية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني تحمل مسؤولياتهم وتشكيل حكومة مدنية ، ورفض كبة المقترح الذي تقدم به الضباط الاحرار بشأن تكليفه بمهام تشكيل الوزارة ورئاستها بعد اعلان الثورة ، وكان الضباط الاحرار قد ضغطوا على قيادة حزب الاستقلال فيما يتعلق بمسألة الاشتراك في الحكم ، فقد اتفق محمد مهدي كبة مع اعضاء حزبه المساهمة في الثورة وتحمل مسؤوليتها[42] .

وكما يبدو فان اراء محمد مهدي كبة لهذا المرفق او غيرها من المرافق التي تصدى لها كلها اراء وطنية وقومية معتدلة اتسمت بالعقلانية والآراء السديدة ذات القابلية على التحقق .

وعلى صعيد اخر وفي كيفية تلقيه نبأ اختياره عضوا في مجلس السيادة فيذكر ابراهيم كبة وزير الاقتصاد في حكومة ثورة 14 تموز 1958 ، انه فوجئ بخبر تعيينه فاتصل بخاله محمد مهدي كبة مستفسرا فيه ان كان هو وراء اختياره لهذا المنصب ، فاكد له خاله بان ليس له يد في اختياره ، وانما القوى الوطنية هي التي اختارته لذلك، كما بارك له الاشتراك في الحكومة موضحا بانه سيلتحق بمنصبه الجديد بوصفه عضوا في مجلس السيادة الذي شكل بعد الثورة[43].

وعلى الصعيد نفسه ذكر صديق شنشل غير تلك الرواية ، ففي صبيحة يوم 14 تموز 1958 ذهب هو وفائق السامرائي الى بيت محمد مهدي كبة وقد وجدوه مستاءً لتعيينه عضوا في مجلس السيادة ، وقد ارسل العقيد عبد السلام محمد عارف يطلب منهم الحضور الى مبنى الاذاعة فاعتذروا منه وكان ردهم تأييد الثورة والانضمام اليها .[44]

وكانت له اراء في الحكم الملكي والضـــباط الاحرار فأوضـــح انه قد حيل بين العراق وبين القيام بدوره القومي في توجيه السياسة العربية الوجهة التي تتفق وامالي الامة العربية نتيجة للسياسة التي رسمها الاستعمار ونفذها حكام العهد الملكي ، واوضـح قائلاً: " والان وقد ولى ذلك العهد الى غير رجعة وانطلق الشعب العراقي من عقاله ممثلا بقادة جيشه الاشاوس ورجاله الاحرار " [45] .

خالد النقشبندي :

خالد عبد الباســط النقشــبندي ، ولد في قرية بامرني[46] من قضـــاء العمادية في محافظة دهوك وذلك في سـنة 1916[47] ، تلقى تعليمه الاولي في المحافظات الشـمالية والثانوي في بغداد، دخل الى الكلية العسـكرية وتخرج فيها سـنة 1937 برتبة ملازم ثان ، ثم دخل كلية الاركان وتخرج فيها سـنة 1945 برتبة رئيس ركن[48]، اكمل دراسـته في كلية الحقوق وتخرج فيها سـنة 1950 ، احيل على التقاعد من الجيش برتبة مقدم ركن سـنة 1952[49] . وهو يجيد اللغات العربية والكردية والفارسية والانكليزية .[50]

انتقل الى الخدمة المدنية ، فعين قائممقاماً في ســـنة 1957 في المحافظات الشـــمالية (حلبجه) و (رانيا) ، وعين متصـرفا (محافظا) لأربيل سنة 1958[51] ، ويذكر جمال بابان انه كان مديرا لناحية خورمال التابعة لقضـــاء (حلبجه)، عندما نقل خالد النقشـــبندي الى (حلبجه) قائممقاما من قضـاء (رانيا) ، وعندما عين متصـرفا لأربيل يقول : " لقد علمت ان وزير الداخلية آنذاك سـعيد القزاز اختاره لإسـناد بعض المناصـب العالية الى اكراد المنطقة وحسـناً فعل إذ إن النقشـبندي كان رجلاً محترماً متفتحاً متواضعاً بسيطاً خلوقاً بكل معاني هذه الكلمة"[52].

ومن الجدير بالذكر ان خالد النقشـبندي عُيّن عضـوا في مجلس السـيادة صـبيحة ثورة 14 تموز 1958[53] ، وكما سـبق ذكره فقد تم ترشـيحه من قبل العقيد عبد السـلام محمد عارف لكونه رفيق السلاح ولا يحمل فكراً سياسياً متطرفا[54].

كان والده من طبقة المرشدين الصوفيين الملاكين من ذوي الدخل المتوسط العالي ، وايضا من ملاكي الاراضـــي ، والمنزلة الرفيعة[55] ، وهو من عائلة كردية مشـــهورة لها فرع في تركيا ايضا[56] ، وكان يلقب بـ(الشيخ) لما له من قيمة اجتماعية وعشائرية كبيرة في عشيرته النقشبندية الكردية[57] .

اما فيما يخص ميوله واتجاهاته فقد كان ضـــابطا وصـــديقا للضـــباط الاحرار ، ولم تذكر الوثائق والمصـــادر بانه كان واحدا من احدى مجموعاتهم ام مجرد صـــديق ، ولم تكن له ســمات أيديولوجية واضـحة ما عدا موقفه الوطني في جميع الظروف[58]، لا يعطي الانطباع بانه شخصية مؤثرة جداً ، بالرغم من انه ضـــابط ركن كفء، وانه باحث جيد في العربي ويعطي انطباعاً بأنه شـخصـية شـفافة وسـهل ، وربما انخرط في الحركة للحصـول على تأييد الاكراد[59] ، وكان موضـع احترام ولكن لم يعترف به كقائد سـياسـي بين الاكراد[60]، عند سـماع اعلان الثورة من الاذاعة قام

اكثر الضباط الاحرار بأسناد الثورة بكل طاقاتهم وحسب امكانياتهم وبدأوا يعرقلون أوامر الحركات التي اصدرها قادة الفرق وامري التشكيلات بالقضاء على الثورة[61] .

فقد اتصل امر اللواء الثالث المتواجد في اربيل بمتصرف لواء اربيل خالد النقشبندي للحضور الى المعسكر للمداولة بشأن تأييد الثورة ، وفعلا اعلن تأييده للثورة ، اما في كركوك فان قائد الفرقة الثانية لم يعلن تأييده للثورة ، بل اصدر تعليماته بالزحف على بغداد وخلال اربع ساعات ، ادى هذا الموقف الى تردد خالد النقشبندي الذي عين عضوا في مجلس السيادة في الذهاب الى بغداد ، للارباكات التي حدثت في أربيل وكركوك مما ادى بخالد النقشبندي باتخاذ الموقف السليم والتوجه نحو بغداد لاستلام منصبه الجديد[62] .

وفي ضوء تلك الاحداث فقد ظهرت بعض الشائعات بان خالد النقشبندي يقود جيشا يزحف على بغداد ، فرد في بيان اذاعه راديو الجمهورية العراقية ، اوضح فيه تأييده للثورة قائلاً: " منذ اللحظة الاولى التي قامت بها ثورة جيشنا الباسل على عهود الطغيان اندفعت جماهير الشعب في جميع انحاء الجمهورية تؤيد هذه الثورة المباركة وتشد من ازرها ، ان تماسكنا يزداد قوة يوم بعد يوم ولنا من تأييد شعبنا ووعيه خير نصير واكبر قوة وسنبلغ بأذن الله نهايتنا المنشودة " [63] .

المبحث الثالث: دور مجلس السيادة خلال عهد الزعيم عبد الكريم قاسم

كان من اولى المهام التي اتخذها رئيس واعضاء مجلس السيادة ووفقا لصلاحيات المجلس ، بوصفه السلطة التشريعية في اصدار القوانين والمراسيم اتخاذهم عدة مراسيم جمهورية ، اذ احتوى المرسوم الجمهوري رقم (1) على تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بمنصب القائد العام للقوات المسلحة وكذلك تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بمنصب معاون القائد العام للقوات المسلحة ، اما فيما يخص المرسوم الجمهوري رقم (2) فقد عهد مجلس السيادة للزعيم عبد الكريم قاسم للقيام برئاسة الحكومة ، وقد تم تأليف الوزارة الاولى للجمهورية العراقية ، اما المرسوم الجمهوري بالرقم (3) فقد امر مجلس السيادة بتعيين بعض الضباط الاحرار الذين اشتركوا في ثورة 14 تموز 1958 بمناصب مهمة في الجيش العراقي[64].

ومن الجدير بالذكر ان الفريق الركن محمد نجيب الربيعي قد وقع على تلك المراسيم بعد عودته من المملكة العربية السعودية ، اذ وصل الى بغداد في يوم 16 تموز 1958 وكان في استقباله الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف والضباط الاحرار وقد استقبل استقبالا رسميا وجماهيريا[65] .

اصبح شبه تقليد في ان يأتي الضباط الشباب المنقلبون على سلطاتهم ، برئيس اعلى رتبة ، فيحافظون به على رضا وتماسك الجيش وقد حصل ذلك في مصر ، وتابعهم الزعيم عبد الكريم قاسم عندما نصب الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيسا لمجلس السيادة[66] .

عقد مجلسا الوزراء والسيادة اجتماعا مشتركا في 17 تموز 1958[67] ، ويبدو انه الاجتماع الوحيد الذي ترأسه الفريق الركن محمد نجيب الربيعي ، وربما كان ذلك لأسباب اعتبارية حيث تراس الاجتماعات اللاحقة الزعيم عبد الكريم قاسم باعتباره رئيسا للوزراء[68] .

وهكذا صارت البيانات والمراسيم يصدرها الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف، على انها صادرة من مجلس السيادة ، كان مقررا لمجلس السيادة ان يمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولكن مجلس السيادة تحددت صلاحياته بالمصادقة على القوانين التي يتولى اصدارها وتشريعها مجلس الوزراء[69] .

ولقد نص الباب الثالث – نظام الحكم – من الدستور العراقي المؤقت الذي كتب في 27 تموز 1958 في المادة (20) منه ان يتولى رئاسة الجمهورية ، كما سبق ذكره مجلس السيادة ، ويتألف من رئيس وعضوين ، اما المادة (21) فقد نصت على ان يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة ، واحتوت المادة (25) ان تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب ، اما الباب الرابع فقد شملت المادة (27) فيه على ان يكون للقرارات والاوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من القائد العام للقوات المسلحة ، او رئيس الوزراء ، او مجلس السيادة في الفترة من 14 تموز 1958 الى تاريخ تنفيذها هذا الدستور المؤقت قوة القانون ، وهي تعدل ما يتعارض مع احكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها[70] .

كان اعضاء مجلس السيادة يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء وكان حضورهم على الرغم من سكوتهم اثناء المناقشات وعدم مشاركتهم فيها – الا نادرا – يعد بمثابة المصادقة على تلك القرارات والتشريعات التي يقررها مجلس الوزراء[71]، ومن خلال تقصي الحقائق والبحث في ملفات مجلس السيادة اتضح انه لم تكن لديه اي صلاحيات بل كانت له نشاطات تتمثل بما يأتي :

1- ممارسة بعض الاعمال الروتينية الخاصة بالنشاطات البروتوكولية كاعتماد السفراء لدى الدول الاجنبية ، وقبول اوراق سفراء تلك الدول .

2- منح الاوسمة والرتب ، ولكن كان هذا النشاط مقيدا حيث لم يكن مجلس السيادة حرا في ممارستها .

3- المصادقة على القرارات التشريعية[72] .

فعلى الصعيد الدستوري لم يسمح دستور عام 1958 المؤقت بقيام نظام برلماني ، بل تولى مجلس الوزراء بحسب ما جاء في المادة (21) السلطة التشريعية كما سبق ذكره ، ولم تكن معالجة الطائفية السياسية الا من خلال تأسيس مجلس السيادة[73] ، وقد حرص الزعيم عبد الكريم قاسم على عدم التحيز لأي فئة معينة من فئات الشعب العراقي سواء على المستوى المذهبي ام العرقي[74] .

وبالرغم من كل ذلك فان مجلس السيادة قد مارس بعض الادوار في المرحلة الممتدة من تأسيسه الى انتهائه ، نورد منها بعض المواقف ، اذ بعد ثلاث ساعات من قيام ثورة 14 تموز 1958 ، ارسل الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقية الى مجلس السيادة يؤكد فيها اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق[75] ، وبنفس الوقت ارسل مجلس السيادة برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيها ((بمزيد من الفخر والاعتزاز اعتراف الجمهورية العراقية بالجمهورية العربية المتحدة))[76] .

وكان لرئيس مجلس السيادة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي دور مهم في احداث العراق فقد ذكر ان رئيس البعثة العسكرية البريطانية السابق في العراق يتوسط لدى الربيعي للعفو عن غازي الداغستاني ورفيق عارف (الضباط المعروفين في الجيش العراقي في العهد الملكي) وقد بعث برقية الى محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة في 11 تشرين الثاني 1958 بالنص الآتي : " في ذكرى صداقتي القديمة مع سيادتكم واخوكم حسيب اطلب العفو لغازي ورفيق عارف اخواننا في الجيش العراقي"[77] .

اما فيما يخص دور مجلس السيادة في العلاقات العربية ، فقد شكل وفد رسمي لزيارة اقطار المغرب العربي ، كان هدف الوفد الظاهري تدشين خط جوي عراقي جديد يربط العراق بأقطار المغرب العربي[78] ، ولكن الهدف الحقيقي هو محاولة التقريب بين تونس والجمهورية العربية المتحدة ، واقناع تونس بالعودة الى الجامعة العربية بعد قرارها الانسحاب على اثر الخلاف مع الجمهورية العربية المتحدة[79] .

وكان هذا الوفد الرسمي (الوزاري) برئاسة عضو مجلس السيادة خالد النقشبندي وفي طريق سفرهم الى اقطار المغرب العربي عرجوا على القاهرة ، واستقبلوا من قبل الرئيس جمال عبد الناصر وكذلك الامين العام للجامعة العربية[80].

ومن الاحداث المهمة التي كان لها ارتباط في مواقف اعضاء مجلس السيادة هي عندما قدم الوزراء القوميون استقالتهم الى الزعيم عبد الكريم قاسم وذلك في 3 شباط 1959[81]، في نفس الوقت قدم عضو مجلس السيادة الشيخ محمد مهدي كبة استقالته من مجلس السيادة [82]. الذي بدوره اخبر الزعيم عبد الكريم قاسم في حال قبوله استقالة صديق شنشل فانه يعد نفسه مستقيلا لانهما من حزب واحد ، وفعلا امتنع عن الدوام منذ بداية شباط ، وفي 8 شباط قدم استقالته وحاول الزعيم عبد الكريم قاسم اقناعه بالعدول عن الاستقالة وظل يرسل اليه راتبه حتى بعد استقالته[83] .

وفي 3 شباط 1959 ايضا ، طالب الشيوعيون بإعادة النظر في تركيبة السلطة ، اذ بعث المكتب السياسي للحزب الشيوعي رسالة الى رئيس الوزراء يحثه فيها على اجراء تغيير في مجلس السيادة والوزراء واوضح المكتب ان الرجال الذين يتولون مجلس السيادة غير مشبعين بروح الثورة ،

هذا فضلا على انهم بعيدون كل البعد عن مشاعر الشعب وحالته ومطامحه لذلك يقتضي التنبيه الى هذه المسالة المهمة والمبادرة الى معالجتها[84] .

وقد صدر مرسوم جمهوري بقبول استقالة ستة وزراء واستيزار ثمانية وزراء جدد [85]، وكان هذا اول تغيير وزاري في حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وقد صادق عليه رئيس واعضاء مجلس السيادة وذلك في 7 شباط 1959 [86] ، وفي نفس هذا التاريخ استقبل الوزراء الجدد من قبل مجلس السيادة وشكروهم على وضع الثقة فيهم وصدور المرسوم الجمهوري بذلك[87] .

وهنا نذكر موقف اخر لرئيس مجلس السيادة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي ، في حركة الشواف التي حدثت في آذار 1959 ، اذ بعد فشل تلك الحركة صدر حكم الاعدام بـ (رفعت الحاج سري) ورفاقه[88] ، حاولت جهات عدة محلية ودولية التوسط لوقف تنفيذ الاحكام، ومن ضمن الذي توسطوا لأقناع الزعيم عبد الكريم قاسم بعدم التصديق على الحكم رئيس مجلس السيادة[89] ، وفي نفس السياق كتب المرجع السيد محسن الحكيم رسالة الى رئيس مجلس السيادة بتاريخ 15 ايلول 1959 حاثا اياه على عدم تنفيذ حكم الاعدام بـ(رفعت الحاج سري) ورفاقه[90]، كذلك بعث المرجع الشيخ الزعيم عبد الكريم الجزائري رسالة الى رئيس مجلس السيادة يحثه فيها طلب العفو والرحمة الى ناظم الطبقجلي ورفاقه، اما موقف جمال عبد الناصر فقد ظل مقتنعا بما يفعله وكان واضحا غضبه وضيقه من رئيس مجلس السيادة ورفعت الحاج سري لانهما لم ينفذا ما كان وعدا به من اشتراكهما في الحركة مع الشواف[91] .

والموقف التالي ايضا يتعلق برئيس مجلس السيادة ففي 7 تشرين الاول 1959 قام حزب البعث العراقي بمحاولة لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ببغداد[92] ، وكان الفريق الركن محمد نجيب الربيعي على علم بخطة حزب البعث ومتحمسا لأنهاء حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وقد ابدى استعداده لارتداء الزي العسكري والذهاب الى مقر وزارة الدفاع فور اغتيال قاسم[93] ، وما ان سمع رئيس مجلس السيادة بالمحاولة حتى وصل الى وزارة الدفاع مرتديا الزي العسكري وهذا ما اثار الانتباه، وعبثا حاول الربيعي اقناع اللواء العبدي باستغلال الفرصة واعلان تنحية الزعيم عبد الكريم قاسم ، الا ان اللواء احمد صالح العبدي رفض ذلك المقترح ، وقد برر الربيعي مجيئه الى وزارة الدفاع وبالملابس العسكرية لمنع الضباط الشيوعيين من السيطرة على الحكم، والذين دخلوا بأعداد كبيرة الى وزارة الدفاع[94].

ومن ابرز المواقف لرئيس مجلس السيادة الربيعي خلال مدة رئاسته لمجلس السيادة وتحديدا في 27 تشرين الاول 1961 حين لم يوقع مباشرة على المرسوم الخاص بتجديد رئاسة الدكتور عبد الجبار عبدالله لجامعة بغداد ، لاعتبارات تتعلق بتوجهاته الماركسية ، وتأييد الزعيم عبد الكريم قاسم له ، ولم يكتف بذلك ، بل اخذ نسخة المرسوم معه وماطل في تسليمها موقعة الى وزير

المعارف ، ولم يتجاوب معه اثناء زيارة الوزير له في مكتبه ، الامر الذي ازعج الزعيم عبد الكريم قاسم[95] .

وفي كانون الاول 1961 ، في اجتماع مجلس الوزراء اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم حل مجلس السيادة ، فوجئ الجميع بذلك وسكتوا ، اما رئيس مجلس السيادة والذي كان حاضرا في الاجتماع، فقد امتقع لونه وبدى عليه الارتباك واضحا ، وفي منتصف الجلسة اعادة الزعيم عبد الكريم قاسم تأليف مجلس السيادة ، ومن الجدير بالذكر ظل مجلس السيادة مكونا – بعد استقالة – محمد مهدي كبة من عضوين فقط ، حتى وفاة عضو المجلس (الكردي) خالد النقشبندي في تشرين الثاني سنة 1961 بسكتة قلبية[96] .

اصدر الزعيم عبد الكريم قاسم البيان رقم (3) الخاص بتأليف مجلس السيادة على الوجه الاتي:

1- الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيسا .
2- السيد عبد المجيد كمونة عضوا .
3- السيد رشاد عارف عضوا .

والملاحظ ان الزعيم عبد الكريم قاسم اراد الحفاظ على تحقيق التوازن في تشكيلة مجلس السيادة عندما عين رشاد عارف وهو كردي بدلا من خالد النقشبندي الذي وافاه الاجل كما ذكرنا سابقا ، وعبد المجيد كمونة ، وهو من اهالي النجف الاشرف بدلا من محمد مهدي كبة[97] ، الامر الذي دفع رئيس مجلس السيادة الربيعي الى التوقيع على المرسوم المؤجل فورا وتسليمه الى الوزير المختص[98] ، ومن الجدير بالذكر ان كلا العضوين الجديدين في مجلس السيادة غير معروفين سياسيا[99] .

اما الشؤون الادارية والمالية لمجلس السيادة ، فكان يدير المجلس عدد من الموظفين يتكون من مدير الديوان وتشريفاتي ومحاسب وملاحظ الطابعة وكذلك ملاحظ برتبة اعلى في الوظيفة ، وكذلك يوجد بعض الموظفين يشغلون وظائف اخرى ، وتكون رواتبهم حسب سنوات الخدمة وتتراوح ما بين (29 دينار الى 78 دينار)[100] .

وكانت الميزانية المالية المعتمدة لديوان مجلس السيادة ووفق القوانين والصلاحيات المخولة اليها يصرف الجزء الأكبر منها على رواتب ومخصصات مجلس السيادة مثل سكن رئيس مجلس السيادة ، فضلا عما يصرف على رواتب الموظفين العاملين على الملاك الدائم في المجلس ، وخصص ايضا جزء من الميزانية على مخصصات السفر والنقل وشراء الاحتياجات اللازمة من الاثاث ولوازم الطبع والقرطاسية والبريد واجور البرق والهاتف والماء والكهرباء ، والكتب والملابس الرسمية ، وكذلك شملت على اجور الضيافة [101] .

وعند القضاء على حكم الفريق عبد الكريم قاسم اصدرت الحكومة الجديدة البيان رقم (16) والموقع من المجلس الوطني لقيادة الثورة والمؤرخ في 8 شباط 1963 والمتضمن على ما يأتي ((بناء على مقتضيات المصلحة العامة قررنا اعفاء رئيس واعضاء مجلس السيادة من مناصبهم والغاء مجلس السيادة ومنصب القائد العام للقوات المسلحة))[102] .

الخاتمة :

حدد الدستور العراقي المؤقت 1958 مهمات مجلس السيادة بأنه هيئة استشارية لا تملك غير التصديق على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء الذي منحه الدستور سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة ، ولذلك كانت المسألة التي احتاجها العسكريون الذين قاموا بثورة 14 تموز 1958 هي اضفاء الشرعية على المراسيم والبيانات الصادرة ، لذلك تم تشكيل مجلس السيادة ، ان مشاركة مجلس السيادة في ممارسة السلطة وادارتها كانت خاضعة لرغبات رئيس الوزراء لا لغرض بل لاعطاء قرارات مجلس الوزراء الشرعية او السند القانوني .

ظلت اسماء مجلس السيادة واعضاء الحكومة سرية لدى عبدالكريم قاسم لا يعرف بها احد حتى اعلانها في اذاعة بغداد صبيحة يوم الثورة ، ويبدو ان تشكيل مجلس السيادة قصد منه تفويت الفرصة على اعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار لتشكيل مجلس قيادة الثورة .

كان المجلس يمثل من وجهة نظر الزعيم عبد الكريم قاسم تشكيلة نموذجية لانه يضم المكونات الرئيسة الثلاثة في العراق ، لقد روعي في تعيين اعضاء مجلس السيادة التوازن المذهبي والقومي في العراق .

الهوامش :

(1) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج1،ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص10.

(2) صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، د.ت ، ص 51 .

(3) ((جريدة)) (المدى) ، العدد (1557) ، 13 تموز 2009 .

(4) عزيز الحاج ، مع الاعوام (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 – 1969) ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1981 ، ص 36 .

(5) عبد الله اللامي ، بصمات عراقية ، ط1 ، مطبعة شركة الانس والنشر ، بغداد ، 2012 ، ص 13-14 .

(6) صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص 52 .

(7) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 13 .

(8) خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، ج6، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989،ص220-221.

[9] مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، مطبعة رياض الريس للكتب والنشر ، لندن، 1987 ، ص 241 .

[10] نسيم القزاز ، اليهود في العراق في حقبة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، ترجمة صباح ناجي الشيخلي ، ط1، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 29 .

[11] ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1226) ، 15 تموز 1958 .

[12] عبد العباس عبد الجاسم ، الزعيم عبد الكريم قاسم حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة ، ط1 ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد، 2011 ، ص 217 .

[13] عبد الخالق حسين ، ثورة وزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم ، ط2 ، منشورات دار ميزوبوماميا، بغداد، 2011 ، ص 195 .

[14] عبد الجليل صالح موسى ، جمال عبد الناصر والقضية الكوردية في العراق 1952-1970 ، ط1 ، مطبعة محافظة دهوك ، دهوك ، 2013 ، ص 104 .

[15] ((جريدة)) (الجمهورية) ، العدد (10) ، 28 تموز 1958 ؛ ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1226) ، 15 تموز 1958؛ خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق ، ص 346 .

[16] ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، ط2، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ، 1981، ص230-231 .

[17] ((جريدة)) (المدى) ، العدد (1557) ، 13 تموز 2009 ؛ عبدالله اللامي ، المصدر السابق، ص 29 .

[18] حيدر حنون العتابي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ، مطابع الوقف الحديثة ، بغداد ، 2012 ، ص 128-129 .

[19] ((مجلة)) (افاق عربية) ، محمد حسين الحبيب ، افاق عربية تنقب في الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز 1958 ، العدد 9، السنة العاشرة ، ايلول 1985 ، ص 108 .

[20] عبدالله اللامي ، المصدر السابق ، ص 30 .

[21] قسم الدراسات والبحوث، دليل الوزارات العراقية 1920-2003، ط1، دار نور الشروق للطباعة والنشر، بغداد، 2007،ص217.

[22] ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، نجيب الربيعي ودوره السياسي والعسكري في العراق لغاية عام 1963 ، العدد 5 ، 1996 ، بغداد ، ص 1-2 .

[23] باقر امين الورد ، بغداد خلفائها، ولاتها ، ملوكها ، رؤساءها منذ تأسيسها (762م-1968م) (145هـ-1388هـ) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2013 ، ص 313 .

[24] عبدالله اللامي ، المصدر السابق ، ص 30 .

[25] ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، المصدر السابق ، ص 2-5 .

[26] عبدالله اللامي ، المصدر السابق ، ص 30 .

[27] ((جريدة)) (المدى) ، العدد (1446) ، 2 اذار 2009 .

[28] ((جريدة)) (الجمهورية) ، العدد (25) ، 14 اب 1958 .

[29] ((جريدة)) (المدى) ، العدد (1446) ، 2 اذار 2009 .

[30] ((جريدة)) (الجمهورية) ، العدد (25) ، 14 اب 1958 .

[31] ((جريدة)) (الجمهورية) ، العدد (49) ، 11 ايلول 1958 .

[32] محمد شـــكري العزاوي، ثمار ثورة الرابع عشـــر من تموز الخالدة(دليل الجمهورية العراقية)، مكتب الجمهورية، بغداد،1960،ص33 .

[33] ((مجلة)) (الموسـم) ، وليد الاعظمي ، بريطانيا والموقف من ثورة 14 تموز ، العدد 102 ، السـنة السـادسـة والعشرون ، هولندا، 2014 ، ص 386 .

[34] ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، المصدر السابق ، ص 28 .

[35] عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاســـتقلال العراقي 1946-1958 ، ط2 ، دار الشـــؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986 ، ص 17 .

[36] حميد المطبعي ، موسـوعة اعلام وعلماء العراق ، ج1 ، مؤسـسـة الزمان للصـحافة والنشـر ، بغداد ، 2011، ص742 .

[37] عبد الحميد شندي عوان ، اراء ومواقف اسماعيل الغانم 1932-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية الاساسية ، 2012 ، ص 31 .

[38] ((مجلة)) (افاق عربية) عبد الرزاق الحسني ، جبهة الاتحاد الوطني والتمهيدات لثورة 14 تموز 1958 ، العدد الثاني ، السنة الخامسة عشر ، اب 1990 ، ص 51 .

[39] صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص 52 ،

[40] ابراهيم الجبوري ، سـنوات من تاريخ العراق النشـاط السـياسـي المشـترك لحزبي الاسـتقلال والوطني والديمقراطي في العراق 1952-1959 ، المكتبة العالمية ، بغداد ، د.ت ، ص 381 .

[41] محمد حديد ، مذاكراتي الصـراع من اجل الديمقراطية في العراق ، ط1، مطبعة دار السـاقي، بيروت ، 2006، ص311-312 .

[42] ابراهيم الجبوري ، المصدر السابق ، ص 382 .

[43] احمد مريح المنصـراوي ، ابراهيم كبة ودوره السـياسـي والفكري في العراق 1919-2004 ، ط1 ، دار النهضـة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2014 ، ص 89 .

[44] ((جريدة)) (المدى) ، العدد (1498) ، 4 ايار 2009 .

[45] ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1262) ، 26 اب 1958 .

[46] راهي مزهر العامري ، مسـعود محمد صـفحات من نضـاله ودوره في الحركة الكردية في العراق وثائق ورسـائل تاريخية 1958-1967 ، مكتب المنار ، بغداد ، 2014 ، ص 46 .

[47] ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1228) ، 17 تموز 1958 .

[48] جمال بابان ، اعلام كرد العراق ، مطبعة شـفاني، سـليمانية، 2006 ، ص278 ؛ حميد المطبعي، المصـدر السابق، ص227.

[49] سنان صـادق حسين الزيدي ، سياسـة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم 1958-1963 ، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد ، 2013 ، ص 265 .

[50] ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1228) ، 17 تموز 1958 .

(51) حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص 227 .

(52) جمال بابان ، المصدر السابق ، ص 278 .

(53) جواد كاظم البيضاني ، موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (1958-1968) ، ط1 ، دار العباد للطباعة والنشر ، بغداد ، 2004 ، ص 46.

(54) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص 104 .

(55) حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، ط1، بيروت،1992،ص124.

(56) وليد محمد سعيد الاعظمي ، 14 تموز وعبد الكريم القاسم في الوثائق البريطانية ، ط1 ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، 1989، ص 40 .

(57) عبدالله اللامي ، المصدر السابق ، ص 84 .

(58) عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 2004، ص50.

(59) وليد محمد سعيد الاعظمي ، 14 تموز ، المصدر السابق ، ص 40 – 41 .

(60) ديفد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2004 ، ص 457 .

(61) ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 200 .

(62) عبدالله اللامي ، المصدر السابق ، ص 84-85 .

(63) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1235) ، 24 تموز 1958 .

(64) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1226) ، 15 تموز 1958 .

(65) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1228) ، 17 تموز 1958 .

(66) علي كريم سعيد، عراق8شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ط3، بغداد، 2005،ص322 .

(67) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1229) ، 18 تموز 1958 .

(68) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 34-39 .

(69) ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، المصدر السابق ، ص 20 .

(70) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1237) ، 27 تموز 1958 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج10 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 ، ص 327-328 .

(71) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 39 .

(72) كريم مراد عاتي،محمد نجيب الربيعي رئيس جمهورية العراق في العهد الجمهوري الاول1958-1963، بغداد،2011،ص103.

(73) صلاح عبد الرزاق، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم1932-2003، ط1 ، مطبعة منتدى المعارف ، لبنان ، 2010 ، ص 55 .

(74) ((مجلة)) (الموسم) ، محاولة تقديرية لجرد اسماء الضباط الاحرار في العراق ، العدد 102 ، السنة السادسة والعشرون ، هولندا ، 2014 ، ص 573 .

(75) جمال مصطفى ، عبد الناصر والعراق ، ط1 ، المكتبة الشرقية ، بغداد ، 1990 ، ص 96.

(76) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1226) ، 15 تموز 1958 .

(77) وليد محمد سعيد الاعظمي ، 14 تموز ، المصدر السابق ، ص 170 .

(78) جاسم كاظم العزاوي ، ثورة 14 تموز اسرارها ، احداثها ، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ، بغداد ، 1990 ، ص 181 .

(79) ((جريدة)) (الثورة) ، العدد (3) ، 22 تشرين الاول 1958 .

(80) ((جريدة)) (الجمهورية) ، العدد (85) ، 26 تشرين الاول 1958 .

(81) علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص 24 .

(82) ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 395 .

(83) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 329 .

(84) المصدر نفسه ، ص 326 .

(85) ((مجلة)) (14 تموز) ، تعديل وزاري مرسوم جمهوري ، العدد الرابع ، 9 شباط 1959 ، مطبعة العاني ، ص 13 .

(86) ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1402) ، 8 شباط 1959 .

(87) ((جريدة)) (الثورة) ، العدد (90) ، 9 شباط 1959 ؛ ((جريدة)) (الحرية) ، العدد (1403)، 9 شباط 1959 .

(88) عماد نعمة العبادي ، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي 1948-1959 ، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، 2002 ، ص 120 .

(89) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج3، ط1، بيت الحكمة، 2001 ، ص157 .

(90) قسم المعلومات والتوثيق ، العراق وقائع واحداث عرض زمني لابرز الوقائع والاحداث في العراق 1958-1968 ، القسم الثاني ، ط1 ، شركة مجموعة العدالة للطباعة والنشر ، بغداد، 2009 ، ص 14 .

(91) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، ج3 ، المصدر السابق ، ص 158-161.

(92) اكرم نور الدين الساطع ، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين احداث – اعلام – وثائق ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 2008 ، ص 144 .

(93) سيف الدين الدوري،علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الاولى في العراق1963، ط1،الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2010 ، ص 78 .

(94) كريم مراد عاتي ، المصدر السابق ، ص 118-119 .

(95) ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، المصدر السابق ، ص 25 .

(96) جعفر الحسيني ، ثورة في العراق (1958-1963) نقد تجربة الدولة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ، ط2 ، اتحاد الناشرين العراقيين ، بغداد ، 2013 ، ص 178 .

[97] نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج5 ، ط1 ، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 8 .

[98] ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، المصدر السابق ، ص 26 .

[99] جعفر الحسيني ، المصدر السابق ، ص 177 .

[100] مجلس الخدمة العامة ، التقرير السنوي الرابع عن سنة 1960 ، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1961، ص5 .

[101] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة ، (حسابات مجلس السيادة) ، تموز 1960 ، رقم الملفة 58، 2411 ، الوثيقة المرقمة 264 ، ص 162 .

[102] جعفر عباس حميدي واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج6 ، ط1 ، بيت الحكمة، 2002، ص34 ؛ احمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الاخيرة، ط2،الدار العربية للطباعة، بغداد،1989،ص161.

المصادر

اولا : الوثائق غير المنشورة

أ- د.ك.و، ملفات مجلس السيادة،(حسابات مجلس السيادة)، تموز1960، رقم الملفة 58، 2411، الوثيقة المرقمة 264 الصفحة 162.

ثانيا : الوثائق المنشورة

أ- مجلس الخدمة العامة ، التقرير السنوي الرابع عن سنة 1960 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1961 .

ب- قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ، 1920-2003 ، ط1 ، دار نور الشروق للطباعة والنشر ، بغداد ، 2007 .

ج- قسم المعلومات والتوثيق ، العراق وقائع واحداث عرض زمني لابرز الوقائع والاحداث في العراق 1958-1968 ، القسم الثاني ، ط1 ، شركة مجموعة العدالة للطباعة والنشر ، بغداد ، 2009 .

ثالثا : الكتب العربية والمعربة

1- ابراهيم الجبوري ، سنوات من تاريخ العراق النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق 1952-1959 ، المكتبة العالمية، بغداد ، د.ت .

2- احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم وساعاته الاخيرة ، ط2، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، 1989.

3- احمد مريح المنصراوي ، ابراهيم كبه ودوره السياسي والفكري في العراق 1919-2004 ، ط1 ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2014 .

4- اكرم نور الدين الساطع ، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين احداث – اعلام – وثائق ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 2008 .

5- باقر امين الورد ، بغداد خلفائها ، ولاتها ، ملوكها ، رؤساءها منذ تأسيسها (762م-1968م)
(145هـ-1388هـ) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2013.
6- جاسم كاظم العزاوي ، ثورة 14 تموز اسرارها ، احداثها ، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ، بغداد ، 1990 .
7- جعفر الحسيني ، ثورة في العراق (1958-1963) نقد تجربة الدولة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ، ط2 ، اتحاد الناشرين العراقيين ، بغداد ، 2013 .
8- جعفر عباس حميدي واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج6 ، ط1 ، بيت الحكمة ، 2002 .
9- جمال بابان ، اعلام كرد العراق ، مطبعة شفاني ، السليمانية ، 2006 .
10- جمال مصطفى ، عبد الناصر والعراق ، ط1 ، المكتبة الشرقية ، بغداد ، 1990 .
11- جواد كاظم البيضاني ، موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (1958-1968) ، ط1 ، دار العباد للطباعة والنشر ، بغداد، 2004 .
12- حميد المطبعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق،ج1، مؤسسة الزمان للصحافة والنشر، بغداد، 2011.
13- حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث ، ط1 ، بيروت ، 1992 .
14- حيدر حنون العتابي ، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968 ، مطابع الوقف الحديثة ، بغداد ، 2012 .
15- خليل ابراهيم حسين ، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود ، ج6، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1989 .
16- ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد ، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2004 .
17- راهي مزهر العامري ، مسعود محمد صفحات من نضاله ودوره في الحركة الكردية في العراق وثائق ورسائل تاريخية 1958-1967 ، مكتب المنار ، بغداد ، 2014 .
18- سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم 1958-1963 ، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد ، 2013 .
19- سيف الدين الدوري ، علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الاولى في العراق 1963 ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، 2010 .

20- صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، د.ت.
21- صلاح عبد الرزاق ، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم 1932-2003 ، ط1 ، مطبعة منتدى المعارف، لبنان ، 2010.
22- عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946 -1958 ط 2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986.
23- عبد الجليل صالح موسى، جمال عبد الناصر والقضية الكوردية في العراق1952-1970، ط1، مطبعة محافظة دهوك ، دهوك ، 2013.
24- عبد الخالق حسين ، ثورة وزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم ، ط2 ، منشورات دار ميزوبوماميا ، بغداد ، 2011 .
25- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج10، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988 .
26- عبد العباس عبد الجاسم ، الزعيم عبد الكريم قاسم حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة ، ط1، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2011 .
27- عبد اللطيف الشواف ، عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات ، ط1، دار الوراق للنشر ، لندن ، 2004 .
28- عبدالله اللامي ، بصمات عراقية ، ط1 ، مطبعة شركة الانس للنشر ، بغداد ، 2012.
29- عزيز الحاج، مع الاعوام(صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958-1969)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1981.
30- علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، ط3 ، بغداد ، 2005 .
31- عماد نعمة العبادي ، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي 1948-1959، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2002 .
32- كريم مراد عاتي ، محمد نجيب الربيعي رئيس جمهورية العراق في العهد الجمهوري الاول 1958-1963 ، بغداد ، 2011 .
33- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز في العراق ، ط2 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981.
34- محمد حديد، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق،ط1، مطبعة دار الساقي، بيروت، 2006.

35- محمد شكري العزاوي ، ثمار ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة (دليل الجمهورية العراقية) ، مكتب الجمهورية ، بغداد ، 1960 .
36- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987 .
37- نسيم القزاز، اليهود في العراق في حقبة حكم عبد الكريم قاسم، ترجمة صباح ناجي الشيخلي،ط1،دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2013 .
38- نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .
39- نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج3 ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .
40- نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج5 ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
41- وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ط1 ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، 1989 .

رابعا : الرسائل الجامعية

1- عبد الحميد شندي عوان ، اراء ومواقف اسماعيل الغانم 1932-1958 ، دراسة تاريخية ، ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية الاساسية . 2012 .

خامسا : الدوريات

أ- الصحف .
- جريدة الثورة .
- جريدة الجمهورية .
- جريدة الحرية .
- جريدة المدى .

ب- المجلات .

1- ((مجلة))(افاق عربية) عبد الرزاق الحسني، جبهة الاتحاد الوطني والتمهيدات لثورة14تموز1958،العدد الثاني ، السنة الخامسة عشر ، اب 1990 .
2- ((مجلة)) (افاق عربية) ، محمد حسين الحبيب ، افاق عربية تنقب في الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز 1958 ، العدد 9 ، السنة العاشرة ، ايلول 1985 .

3- ((مجلة)) (14 تموز) ، تعديل وزاري مرسوم جمهوري ، العدد الرابع ، 9 شباط 1959 ، مطبعة العاني.
4- ((مجلة)) (كلية التربية) ، عبد المناف شكر النداوي ، نجيب الربيعي ودوره السياسي والعسكري في العراق لغاية عام 1963 ، العدد 5 ، بغداد ، 1996.
5- ((مجلة)) (الموسم) ، محاولة تقديرية لجرد اسماء الضباط الاحرار في العراق ، العدد 102 ، السنة السادسة والعشرون ، هولندا ، 2014 .
6- ((مجلة)) (الموسم) ، وليد الاعظمي ، بريطانيا والموقف من ثورة 14 تموز ، العدد 102 ، السنة السادسة والعشرون ، هولندا ، 2014.

Abstract

The Sovereign Council was formed to undertake responsibilities of the president .and a senior officer Mohammed Najeeb Al-Rubaiee was chosen to be its chairman , but there was no real authority of this council .

Before the members of Sovereign Council start the activities ,a presidential decree was issued under No (1) in the name of Sovereign Council confined all military and civil powers under the control of Abdulkareen Qasim and Abdulsalam Mohammed Arif . Therefore; all statements and decrees issued by Abdul Karen Qasim as issued by Sovereign Council . It was scheduled for the Sovereign Council to practice powders of the president .

Regarding minister's council . it was decided to practice both legislative and executive powers .It is not fair to criticize the leader Abdulkareen Qasim as the dignitaries members of Sovereign Council were not elected by people , but the leader chose them because they represented the largest possible numbers of Iraq political trends in the government , besides the changing in the power was due to armed revolutionary lead by the army and if there was free election , then no need to the revolution at all .